وأكد نوري السعيد، الذي كان آنذاك وزيراً للخارجية، ان عملية مراقبة المطبوعات اليهودية هي في أيدي موظفين يهود، وان هدف الحكومة يتمثل في وقف دخول المنشورات الصهيونية وليست اليهودية، من أجل الحدّ من تغلغل وانتشار الدعاية الصهيونية في العراق[٨٧].

وأيّد السفير البريطاني في بغداد، همفريز، الاجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية لمنع الصحف الصهيونية من دخول العراق، وبيّن ان هذه الاجراءات كانت في مصلحة الطائفة اليهودية في العراق؛ وهذا يدحض الادعاءات الصهيونية التي تتهم العراق بأنه يعادي اليهود. كتب همفريز بهذا الصدد:

«وغالباً ما تنبري الصحف اليهودية والفلسطينية بهجمات بذيئة على الحكومة العراقية، وتنشر تقارير شديدة التضليل عن وضع اليهود في هذا البلد (العراق)... وفي ظروف كهذه، أحسب انه لأمر مفهوم ان تقوم السلطات بالضرب على جذور البلاء، عن طريق العمل على منع رواج المنشورات المحتوية على هجمات استفزازية ضد العراق... ان منع منشورات كهذه يعود لصالح اليهود انفسهم، طالما ان ما يعقب دخولها الى هذا البلد من اثارة المشاعر يلحق ضرراً بالغاً بعلاقاتهم مع العرب»[٨٨].

أما الامر الثالث الذي اتخذته الحركة الصهيونية وسيلة لادعائها بوجود مشاعر عداء اليهود، فهو نشر مقالة في «المانشستر غارديان» البريطانية، في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٤، وفيه هجوم على الحكومة العراقية واتهامها بأنها تضطهد اليهود وتضيّق عليهم الحريات العامة، وانها تراقب الرسائل والكتب، وتفتحها، قبل تسليمها لأصحابها[٨٩].

وأجرت السلطات العراقية المختصة التحقيقات اللازمة حول كاتب هذه المقالة، فتبيّن لها ان اليهودي البغدادي، الياهو ليفي، هو الذي كتبها. وبعد ثبوت التهمة الموجّهة اليه، بموجب المادة ٧٨ من قانون العقوبات، قررت محكمة جزاء بغداد الحكم عليه بالسجن بتهمة التشهير ونشر انباء مضللة عن العراق، لمدة عام مع الاعمال الشاقة، ووضعه تحت مراقبة الشرطة العراقية، لمدة عام، بعد انتهاء محكوميته[٩٠]. ولكن ليفي استأنف الحكم في المحكمة العليا للواء بغداد، للنظر فيها، فوجدت المحكمة المذكورة ان العقوبة شديدة، فقررت تخفيف الحكم، وذلك بابدال عقوبة الحبس والمراقبة بغرامة ٧٥ ديناراً، وعند عدم الدفع بالحبس لمدة تسعة شهور[٩١].

واستغلت الدعاية الصهيونية تلك الحادثة كدليل على وجود مشاعر اللاسامية، حتى انها اعتبرت، في نظر الصحافة الصهيونية، انها حلقة من حلقات الصراع بين الاسلام واليهودية، وبين العربية والصهيونية[٩٢].

ويتضح ممّا سبق ان التشهير بالعراق، واتهامه بمعاداته لليهود، لم يكن صحيحاً في أغلبه. كتب البرت حوراني في كتابه «الاقليات في الوطن العربي» عن يهود العراق في تلك الفترة ان احوالهم كانت مزدهرة، «فلم يكن هناك تمييز عنصري واضح يمارس ضد اليهود، فبعضهم كان في البرلمان والخدمات العامة والجيش[٩٣]. وعندما شكلت وزارة ياسين الهاشمي، العام ١٩٣٥، أصدر الوزير المذكور تعميماً الى جميع المؤسسات الحكومية، أكد فيه ضرورة معاملة جميع المواطنين العراقيين سواسية، ودون تمييز»[٩٤].

نشاط الوكالة اليهودية في العراق

ركّزت الوكالة اليهودية جهودها على العراق، بين العامين ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، لأسباب عديدة،